

المملكة المغربية
البرلمان

مجلس المستشارين



19.12

﴿ تماشيا مع مقتضيات الدستور في تصديره وفي الفصول 8 و 19 و 30 و 31 و 32 و 34 و بناء على مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل في 1993 والتي تطالب الحكومات بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن القيام بأي عمل قد يشكل خطرا عليه أو يكون ضارا بمساره التعليمي أو بصحته النفسية وبنموه البدني أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. ﴾

﴿ وانسجاما مع مصادقة المغرب على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (اتفاقية 182) في 2001 والتي تلزم الدول بالقضاء الفوري على كل أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بها كبيع الأطفال والاتجار بهم أو العمل القسري أو الإجباري. وتلزمها بحضور كل الأعمال الضارة بصحة الأطفال وسلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي. ﴾

﴿ وتماشيا مع تبني أعضاء منظمة العمل الدولية لاتفاقية المنظمة رقم 189 بشأن ظروف العمل الملائمة للعمال المنزليين. والتي يحق بموجبها للعمال المنزليين نفس تدابير حماية وحقوق العمال الأساسية، بما فيها العطلة الأسبوعية، والحد الأدنى للأجر وحد أقصى لساعات العمل، والتعويض عن العمل الإضافي، والتأمين الاجتماعي، وحماية المرأة العاملة أثناء الوضع والحمل وضمان الحصول على معلومات واضحة حول شروط ومواصفات العمل. مع إلزام الاتفاقية الحكومات على اتخاذ تدابير لحماية العمال المنزليين من العنف وإعادة تنظيم وكالات التشغيل الخاصة بالعمال المنزليين، ومطالبتها بتحديد سن أدنى للعمل المنزلي، وعدم حرمان الأطفال دون سن 18 سنة من فرص التعليم أو التكوين المهني. ﴾

﴿ وانسجاما مع مقتضيات المادة 4 من مدونة الشغل، ﴾

﴿ واعتبارا لتطور القانون الدولي للشغل الذي يتجسد في إعداد مشروع اتفاقية وتوسيع دوليتين للشغل حول "العمل اللائق للعمال المنزليين" من طرف منظمة العمل الدولية، أصبح المغرب ملزما بتطبيق معايير العمل الدولية ذات الصلة، لا سيما اتفاقيتي الشغل الدوليتين رقم 138 حول تحديد ولوح سن العمل في 15 سنة، والاتفاقية رقم 182 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكلها اتفاقيات صادق عليها المغرب، مما يجعله محل مساءلة أمام التزاماته تجاه المجتمع الدولي. ﴾

﴿ ويعتبر مشروع القانون 19.12 تطبيقا لمقتضيات المادة الرابعة من مدونة الشغل التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2004 ، كما يندرج في إطار السعي إلى هيكلة القطاعات الغير المنظمة، إذ يضبط وينظم علاقات الشغل التي تربط بين رب البيت والعامل

عنه، من خلال تحديد طبيعة العمل الذي يقوم به، والأجر وساعات العمل وغيرها من الشروط، مما يجعله مكسبا للجمعيات التي طالبت بحماية الأطفال، وضمان حقوقهم في ولوج المدارس،

﴿ إن إخراج القانون 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل بالنسبة للعمال المنزليين إلى حيز الوجود أمر إيجابي. وإن من شأن سن قانون ينظم العمالة المنزلية أن:

- يلعب دورا فعالا كمحفز للتغيير، ويشكل منطلقا لوضع سياسات جديدة، مما سيعزز الاعتراف بكرامة العمل المنزلي وقيمتها.
- يعزز التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال الحماية القانونية والاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.
- كما من شأنه المساهمة في وضع آليات حقيقية لبناء استراتيجية قوية لإلغاء ظاهرة تشغيل القاصرين، كمقتضى هام، إضافة إلى شمول هذه الحماية كافة العمالة المنزلية.
- يطابق بين مقتضيات مدونة الشغل وطبيعة وخصوصيات العمل المنزلي، بشكل يسمح بتغطية الجوانب المرتبطة بالضمانات القانونية المنوحة لهذه الفئة من العمال، ويمكنهم من مركز قانوني يضمن الكرامة ويمكنهم من كافة الحقوق التي أقربها القانون المغربي.

﴿ كما أن صيغة تحرير هذا القانون تسمح بتمكين العمال المنزليين من الاستفادة من كل ما أقرته منظومة الشغل من قوانين واتفاقيات ومواثيق دولية، كلما كان ذلك يستجيب لمصالحتهم وتعزيز حقوقهم. يطابق بين مقتضيات مدونة الشغل وطبيعة وخصوصيات العمل المنزلي، بشكل يسمح بتغطية الجوانب المرتبطة بالضمانات القانونية المنوحة لهذه الفئة من العمال، ويمكنهم من مركز قانوني يضمن الكرامة ويمكنهم من كافة الحقوق التي أقربها القانون المغربي.

﴿ كما أن صيغة تحرير هذا القانون تسمح بتمكين العمال المنزليين من الاستفادة من كل ما أقرته منظومة الشغل من قوانين واتفاقيات ومواثيق دولية، كلما كان ذلك يستجيب لمصالحتهم وتعزيز حقوقهم.

الباب	المادة	تعديل	المادة الأصلية	طبيعة التعديل	الصيغة المعدلة المقترحة	التعليق
الباب الأول أحكام عامة	1	1	يراد بما يلي في مدلول هذا القانون	يراد بما يلي في مدلول هذا القانون	العامل المنزلي: العامل(ة) الذي يقوم، بصفة دائمة واعتراضية، مقابل أجراً يمتنع عقد عمل ^١ بإنجاز أشغال مرتبطة بالبيت كما هي محددة في المادة 2 من هذا القانون، سواء عند صاحب بيت واحد أو أكثر.	يرجع إلى تعريف العامل المنزلي على العمالة الأجنبية بسبب تكاثرها في الواقع، مع العلم أنه تمت الإشارة إليها بصورة عارضة في المادة الثالثة أسفله.
			لا يعتبر عامل(ة) منزلياً (ة)، العامل(ة) الذي يتم وضعه رهن إشارة المشغل من قبل مقاولة التشغيل المؤقت، والبوابون في البناءيات المعدة للسكنى الخاضعون لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.258 الصادر في 24 من شوال 1397 (٨ أكتوبر 1977)، وكذا العمال الذين ينجزون أشغالاً لفائدة المشغل بصفة مؤقتة.	بدون تغيير	العامل المنزلي: العامل(ة) الذي يقوم، بصفة دائمة واعتراضية، مقابل أجراً يمتنع عقد عمل ^٢ بإنجاز أشغال مرتبطة بالبيت كما هي محددة في المادة 2 من هذا القانون، سواء عند صاحب بيت واحد أو أكثر.	يعين إساغع صفة العقد على الرابطة بين العامل المنزلي ورب البيت، وهو نهج سليم لتوضيح العلاقة التعاقدية بين الطرفين
الباب الثاني أحكام عامة	2	2	كما لا يعتبر عامل(ة) منزلياً (ة) حارس البيت المرتبط بعقد شغل مع إحدى شركات الحراسة الخاضع نشاطها لمقتضيات القانون رقم 27.06 المتعلق بأعمال الحراسة ونقل الأموال الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.07.155 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (٣٠ نوفمبر 2007).	الباقي بدون تغيير	صاحب البيت: كل شخص ذاتي يستأجر عمل عامل(ة) منزلي(ة) لإنجاز الأشغال المنصوص عليها في المادة 2 أدناه أو أحدها، ويشار إليه في ما يلي من هذا القانون باسم "المشغل".	شرط الاستمرارية الذي يحيى عليه التعريف قد يستثنى العمالية المنزليّة المؤقتة المعروفة "عمال وعاملات المؤقت" التي يستعان بها في المناسبات أو عند افتراض الأعياد الدينية أو عند الانتقال من بيت لآخر، والتي تشكل النساء غالبيتها، ويتقاضون أجراً يومياً عن خدمة لا تتعدي يوماً أو يومين وتعرض خدماتها في أماكن متفرقة ومعرفة المؤقت، وقد تظل دون عمل لأسابيع.

الباب	المادة	تعديل	المادة الأصلية	طبيعة التعديل	الصيغة المعدلة المقترحة	التعليق
	2	2	تشمل الأشغال المرتبطة بالبيت كل ما يدخل في إطار أشغال ترتيب وإدارة البيت والمساعدة في تهيئته، بكل مرافقه ومحفوبياته، وتقديم خدمات المطبخ والاستقبال والمساعدة على تربية الأطفال الاعتناء بفرد من أفراد البيت، بسبب سنه أو عجزه، أو مرضه، أو كونه من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تشمل حراسة البيت والاعتناء بحيوانات البيت الأليفة.	تغيير صياغة النص	تشمل الأشغال المرتبطة بالبيت الأشغال التالية: - التنظيف - الطبخ - الاعتناء بالأطفال - الاعتناء بفرد من أفراد البيت، بسبب سنه أو عجزه، أو مرضه، أو كونه من ذوي الاحتياجات ال الخاصة، - السيارة، - أعمال البستنة، - حراسة البيت.	
	3		يمكن عند الاقتضاء، تغيير أو تتميم لائحة الأشغال المشار إليها أعلاه بنص تنظيمي.	بدون تغيير	يمكن عند الاقتضاء، تغيير أو تتميم لائحة الأشغال المشار إليها أعلاه بنص تنظيمي.	
	4		غير أنه يمنع كل مس بالحرابيات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، كما يمنع كل مس بحرية العمل بالنسبة للمشغل وللعامل (ة) المنزلي (ة).	إضافة فقرات	كما يمنع كل تمييز بين العمال المنزليين من حيث السلالة، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الزوجية، أو العقيدة، أو الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي، أو الأصل الوسي، أو الأصل الاجتماعي، ي يكون من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص، أو عدم المعاملة بالمثل، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام، وإدارة الشغل وتوزيعه، والتكوين المهني، والأجر، والترقية، والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية ومن التغطية الصحية الأساسية، والتدابير التأديبية، والفصل من الشغل.	ادراج الأحكام العامة التي تنص عليها مدونة الشغل في المادة 9 ضمن الأحكام العامة لهذا المشروع . لتقوية ارتباط هذا القانون الخاص، بالقاعدة العامة المتمثلة في مدونة الشغل.

	<p>إدراج الأحكام العامة التي تنص عليها مدونة الشغل في المادة 10 و 11 ضمن الأحكام العامة لهذا المشروع لتقوية ارتباط هذا القانون الخاص بالقاعدة العامة المتمثلة في مدونة الشغل.</p> <p>3 حـق المرأة، متزوجة كانت أو غير متزوجة، في الانضمام إلى نقابة مهنية، والمشاركة في إدارتها وتسييرها.</p> <p>كما يمنع تسخير العامل (ة) المنزلي (ة) لأداء الشغل قهراً أو جبراً.</p> <p>ولا تحول أحكام هذا القانون دون تطبيق مقتضيات الأنظمة الأساسية، أو عقد الشغل، أو ما جرى عليه العرف من أحكام أكثر فائدة للأجراء.</p>			5	6	
	<p>اشترطت الكتابة لتوثيق العلاقة التعاقدية بين المشغل والعامل المنزلي، مع تحديد طبيعة ونوعية العقد على شكل مطبوع.</p> <p>يتم تشغيل العامل (ة) المنزلي (ة) بمقتضى عقد عمل يعده المشغل وفق نموذج على شكل مطبوع يحدد بنص تنظيمي، ويوقع هذا العقد من قبل المشغل والعامل (ة) المنزلي (ة)، شريطة أن يراعي، عند التوقيع، توفر الأركان الالزمة لصحة الالتزامات المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود.</p>		<p>يتم تشغيل العامل (ة) المنزلي (ة) بمقتضى عقد عمل يعده المشغل وفق نموذج يحدد بنص تنظيمي، ويوقع هذا العقد من قبل المشغل والعامل (ة) المنزلي (ة)، شريطة أن تراعي، عند التوقيع، الشروط المتعلقة بالأهلية المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود.</p>	7	3	باب الثاني
	<p>إدراج أحكام المادة 13 من مدونة الشغل المتعلقة بفترة الاختبار ضمن مواد الباب الخاص بشروط تشغيل العمال المنزليين. وهو ما من شأنه تعزيز الحماية القانونية للعمال المنزليين.</p> <p>يتضمن العقد، عند الاقتضاء، فترة الاختبار. وهي الفترة التي يمكن خلالها لأحد الطرفين إنهاء عقد الشغل بإرادته دون أجل إخطار أو تعويض.</p>		<p>غير أنه إذا قضى العامل (ة) المنزلي (ة) شهراً في الشغل على الأقل، فلا يمكن إنهاء فترة الاختبار إلا بعد منحه أجل الإخطار التالي، ما لم يرتكب خطأ جسيماً :</p> <ul style="list-style-type: none"> - ثمانية أيام قبل الإنها، إذا كان من يتلقاون أجورهم بالشهر؛ - إذا فصل العامل (ة) المنزلي (ة) من شغله، بعد انصرام فترة اختباره، دون أن يصدر عنه خطأ جسيم، وجبت له الاستفادة من أجل إخطار لا يمكن أن تقل مدة عن ثمانية أيام. 	8		
	<p>إدراج أحكام المادة 14 من مدونة الشغل المتعلقة</p> <p>تحدد فترة الاختبار بالنسبة للعمال المنزليين، في أسبوعين. ويمكن تجديد فترة الاختبارمرة واحدة.</p>			9		

<p>بفترة الاختبار، وتحديدها إجمالاً في أسبوعين، ضمن مواد الباب الخاص بشروط تشغيل العمال المنزليين. وهو ما من شأنه تعزيز الحماية القانونية للعمال المنزليين.</p> <p>من أجل تعزيز الضمانات التعاقدية للعمال المنزليين، تم اعتماد أحكام المادة 18 من مدونة التشغيل.</p>	<p>يمكن النص في عقد الشغل على مدد أقل من المدد المذكورة أعلاه.</p> <p>يحرر العقد في ثلاثة نظائر يصادق على صحة إمضائتها من قبل السلطة المختصة، يسلم المشغل نظيرها منها للعامل(ة) المنزلي (ة) ويحتفظ بواحد منها، ويودع الثالث لدى مفتشية الشغل المختصة مقابل وصل.</p> <p>يمكن إثبات عقد الشغل بجميع وسائل الإثبات.</p> <p>إذا كان عقد الشغل ثابتا بالكتابة أُعفي من رسم التسجيل</p> <p>إذا تعلق الأمر بعمال منزليين أجانب، تطبق أحكام الباب الخامس من الكتاب الرابع من القانون المذكور رقم 65.99 المتعلقة بتشغيل الأجراء الأجانب.</p>	<p>إضافة فقرات</p> <p>بدون تغيير</p>	<p>يحرر العقد في ثلاثة نظائر يصادق على صحة إمضائتها من قبل السلطة المختصة، يسلم المشغل نظيرها منها للعامل(ة) المنزلي (ة) ويحتفظ بواحد منها، ويودع الثالث لدى مفتشية الشغل المختصة مقابل وصل.</p> <p>إذا تعلق الأمر بعمال منزليين أجانب، تطبق أحكام الباب الخامس من الكتاب الرابع من القانون المذكور رقم 65.99 المتعلقة بتشغيل الأجراء الأجانب.</p>	<p>10</p>
<p>حذف عبارة "بصفة اعتيادية"</p>	<p>يمكن تشغيل العمال المنزليين المغاربة أو الأجانب عن طريق وكالات التشغيل الخصوصية المحدثة طبقاً لأحكام الكتاب الرابع من القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل حول الوساطة في الاستخدام وتشغيل الأجراء. ويمنع على الأشخاص الذاتيين أن يقوموا، بصفة اعتيادية، بأعمال الوساطة في تشغيل عمال منزليين.</p>	<p>حذف عبارة:</p> <p>بصفة اعتيادية</p>	<p>يمكن تشغيل العمال المنزليين المغاربة أو الأجانب عن طريق وكالات التشغيل الخصوصية المحدثة طبقاً لأحكام الكتاب الرابع من القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل حول الوساطة في الاستخدام وتشغيل الأجراء. يمنع على الأشخاص الذاتيين أن يقوموا، بصفة اعتيادية، بأعمال الوساطة في تشغيل عمال منزليين.</p>	<p>4</p>
	<p>يجب على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يقدم للمشغل نسخة مصادق عليها من بطاقة تعريفه الوطنية أو ما يقوم مقامها، وكذلك جميع البيانات والوثائق التي يطلبها المشغل، ولا سيما تلك المتعلقة باسمه وعنوانه وتاريخ ومكان إقامته وبحالته العائلية، وعند الاقتضاء، نسخاً من الشهادات المدرسية والمهنية التي يتتوفر عليها.</p>	<p>بدون تغيير</p>	<p>يجب على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يقدم للمشغل نسخة مصادق عليها من بطاقة تعريفه الوطنية أو ما يقوم مقامها، وكذلك جميع البيانات والوثائق التي يطلبها المشغل، ولا سيما تلك المتعلقة باسمه وعنوانه وتاريخ ومكان إقامته وبحالته العائلية، وعند الاقتضاء، نسخاً من الشهادات المدرسية والمهنية التي يتتوفر عليها.</p>	<p>5</p>

<p>للدلالة على التعامل بالمثل بين المشغل والعامل المنزلي.</p>	<p>يجب على المشغل من جهته أن يقدم للعامل (ة) المنزلي (ة) نسخة مصادق عليها من بطاقة تعريفه الوطنية أو ما يقوم مقامها.</p> <p>يجب على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يحيط المشغل علما بكل تغيير يطرأ على عنوانه أو حالته العائلية. يمكن للمشغل، وعلى نفقته، أن يطلب من العامل (ة) المنزلي (ة) قبل تشغيله، أن يدلي بشهادة طبية تثبت خلوه من أي مرض من الأمراض المعدية.</p> <p>يتعين على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يصرح لدى مشغله بأي مرض آخر مصاب به ولا سيما إذا كان مرضًا مزمنا.</p>	<p>إضافة فقرة بدون تغيير</p>	<p>يجب على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يحيط المشغل علما بكل تغيير يطرأ على عنوانه أو حالته العائلية. يمكن للمشغل، وعلى نفقته، أن يطلب من العامل (ة) المنزلي (ة) قبل تشغيله، أن يدلي بشهادة طبية تثبت خلوه من أي مرض من الأمراض المعدية.</p> <p>يتعين على العامل (ة) المنزلي (ة) أن يصرح لدى مشغله بأي مرض آخر مصاب به ولا سيما إذا كان مرضًا مزمنا.</p>	<p>11</p>
<p>إقرار سن 18 سنة كحد أدنى للعملة المنزليّة.</p>	<p>طبقاً لأحكام المادة 143 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، يمنع تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة كعمال منزليين.</p>	<p>تعديل الفقرة حذف الفقرة</p>	<p>طبقاً لأحكام المادة 143 من القانون رقم 65.99 السالف الذكر، يمنع تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة كعمال منزليين.</p> <p>أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة، فيجب أن يكونوا حاصلين من أولياء أمرورهم على إذن مكتوب مصادق على صحته إمضاءه، قصد توقيع عقد الشغل المتعلق بهم.</p>	<p>12</p> <p>6</p>
<p>إقرار الفحص الطبي ودوريته قد تحمي العمال المنزليين من مخاطر التعذيب والعنف الجسدي</p>	<p>يعرض العمال المنزليون وجوباً على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقته المشغل.</p>	<p>تعديل الفقرة تحويل محتوى هذه الفقرة إلى ما بعد في نفس المادة مع حذف الباقي.</p>	<p>يعرض العمال المنزليون المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة وجوباً على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقته المشغل.</p> <p>يمنع تشغيل العمال المنزليين في أشغال تشكل مخاطر بيئية تضر بصحتهم أو سلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي، أو قد يترب عنها ما قد يخل بالآداب العامة.</p> <p>تحدد لائحة هذه الأشغال بنص تنظيمي.</p>	

<p>إدراج أحكام المادة 23 من مدونة الشغل المتعلقة بتعزيز الضمانات القانونية في مجال (التكوين والتكوين المستمر وبطاقات الشغل....) ضمن مواد الباب الخاص بشروط تشغيل العمال المنزليين.</p>	<p>يحق للعامل(ة) المنزلي(ة) الاستفادة من برامج محو الأمية ومن تكوين مستمر. يجب على المشغل أن يسلم العامل(ة) المنزلي(ة) بطاقة شغل. يجب أن تتضمن بطاقة الشغل البيانات التي تحدد بنص تنظيمي. يجب تجديد بطاقة الشغل كلما حدث تغير في صفة العامل(ة) المنزلي(ة) المهنية، أو في مبلغ الأجر.</p>			13
<p>تكييف أحكام المادة 24 من مدونة الشغل مع طبيعة وخصوصية العمل المنزلي وادراجها ضمن مواد الباب الخاص بشروط تشغيل العمال المنزليين. وهو ما من شأنه منح المزيد من الحماية القانونية للعمال المنزليين.</p>	<p>يجب على المشغل، بصفة عامة، أن يتبع جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة العمال المنزليين وصحتهم، وكرامتهم، لدى قيامهم بالأشغال التي ينجزونها تحت أمرته، وأن يسهر على مراعاة حسن السلوك والأخلاق الحميدة، وعلى استتاب الآداب العامة داخل مجال العمل. يجب عليه أيضا إطلاع العمال المنزليين كتابة، لدى تشغيلهم، على المقتضيات المتعلقة بالمواضيع التالية، وعلى كل تغيير يطرأ عليها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - مواقف الشغل؛ - أساليب تطبيق الراحة الأسبوعية؛ - المقتضيات القانونية والتدابير المتعلقة بالتفطير الصحية الإجبارية وبحفظ الصحة والسلامة، وبالوقاية من خطر الآلات؛ - تواریخ أداء الأجر، ومواقفه، ومكان أدائه؛ - رقم التسجيل بالصندوق الوعي للضمان الاجتماعي؛ - الهيئة المؤمنة ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية. 			14
<p>من أجل تعزيز الضمانات التعاقدية للعمال المنزليين، تم اعتماد أحكام المادة 370 من مدونة الشغل.</p>	<p>كما يجب على كل مشغل، أن يسلم العامل(ة) المنزلي(ة) عند أداء أجره، وثيقة الأداء، وأن يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل.</p> <p>لا يعتبر تنازلا من العامل(ة) المنزلي(ة) عن حقه في الأجر وتوابه القبول الصادر منه لورقة الأداء المتضمنة للوفاء بالأجر دون احتجاج أو تحفظ. ويسرى هذا الحكم ولو</p>			15

اجمال كل ما يتعلق بالدراسيم التنظيمية في الفقرة الأخيرة من المادة 6.	ذكر العامل(ة) المنزلي(ة) في ذيل الوثيقة عبارة تقرى وصودق عليهـ متوجعةـ بامضائهـ.					
حذف المادة لعدم انسجام محتواها مع إقرار سن 18 سنة كحد أدنى للعاملة المنزلية.	تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات الاستفادة من التكوين ومن التكوين المستمر ومن برامج محو الأمية والبيانات التي تتضمنها بطاقة الشغل والبيانات المتعلقة بوثيقة أداء الأجر.	حذف المادة	يمكن للعمال المنزليين المترادحة أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة أن يستفيدوا من برامج التربية والتكوين التي توفرها الدولة، لا سيما برامج محو الأمية والتربية الغير النظامية وبرامج التكوين المهني.	تحدد كيفيات الاستفادة من البرامج المذكورة باتفاق بين المشغل والعامل (ة) المنزلي (ة).	- 7	
إدراج مقتضيات مدونة الشغل الخاصة بالضمانات القانونية المنوحة للعامل(ة) المنزلي(ة) عند توقيت عقد الشغل وكيفيات إنهاءه والتعويض عن الفصل والفصل التأديبي وشهادة الشغل وتوصيل تصفية كل حساب.	تطبق أحكام الفروع : الأول والثاني والرابع والخامس والسابع والثامن من الباب الخامس من القانون 99.65 المتعلق بمدونة الشغل على الأجراء المنزليين، مع مراعاة ملائمة هذه الأحكام مع طبيعة العمل المنزلي.				+ 7	الباب الثاني شروط تشغيل العمال المنزليين
مراجعة عامل السن المتأخر والوضع الصحي للعمال المنزليين الذين يتعدي عمرهم 50 سنة، واستثناؤهم من إمكانية تجميع أيام الراحة الأسبوعية في الراحلة مع حصر الراحلة التعويضية في أجل شهر بدل شهرين.	يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من راحة أسبوعية لا تقل عن 24 ساعة متصلة. يمكن باتفاق الطرفين تجميع أيام الراحة الأسبوعية على أن يتم استرجاع أيام الراحة خلال الأسبوعين المواليين لتاريخ وقفها. ويستثنى العمال المنزليون الذين يفوق عمرهم 50 سنة من هذه الامكانية.	اضافة فقرة جديدة	يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من راحة أسبوعية لا تقل عن 24 ساعة متصلة. يمكن باتفاق الطرفين تجميع أيام الراحة الأسبوعية على أن تعطى الراحلة التعويضية خلال <u>الشهرين</u> المواليين لتاريخ وقفها.	16	8	الباب الثالث مدة الشغل العادية والراحلة والقطع والتقاعد

الباب	المادة	تعديل	المادة الأصلية	طبيعة التعديل	الصيغة المعدلة المقترحة	التعليق
	٩		تستفيد الأم، العاملة المنزلية، ابتداءً من تاريخ استئنافها العمل إثر الوضع، من استراحة خاصة للرضاعة مدتتها ساعة واحدة عن كل يوم وذلك على خلال مدة اثني عشر شهراً متتالية.	تحويل المادة ٩ إلى المادة ١٢	انسجاماً مع هدف تجميع المواد المرتبطة بحقوق المرأة والأمومة في مجال العمالة المنزلية.	
	٩	18	تكون مدة استراحة الرضاعة مستقلة عن فترات الراحة التي تستفيد منها العاملة المنزلية.	دون تغيير	يمكن الاتفاق بين المشغل والعاملة المنزلية المرضعة على خريقة استفادة هذه الأخيرة من المدة المذكورة بالشكل الملائم لظروف العمل.	مراعاة عامل السن المتأخر والوضع الصحي للعامل المنزلي الذين يتعدي عمرهم ٥٠ سنة، واستثناؤهم من إمكانية تجميع أيام العطلة السنوية.
	١٠		يمكن تجزئة العطلة السنوية أو الجمع بين أجزاء من مددتها على مدى سنتين متتاليتين، إذا اتفق الطرفان على ذلك.	إضافة فقرة	يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من عطلة سنوية مدفوعة الأجر إذا قضى ستة أشهر متصلة في خدمة المشغل، على لا تقل مدتتها عن يوم ونصف يوم عمل عن كل شهر.	الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية لا يمكن إلا أن يرضخ لرغبة الطرف القوي.
	١١		يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من راحة مؤدى عنها خلال أيام الأعياد الدينية والوعائية.	حذف ما تبقى	يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من رخص تغيب لأسباب عائلية تحدد مددتها كما يلي:	يستفيد العامل (ة) المنزلي (ة) من رخص تغيب لأسباب عائلية تحدد مددتها كما يلي:

	<p>أخوة أو إحدى أخوات زوجه، أو أحد أصول زوجه: يومان،</p> <p>- ختان أحد أبناء العامل (ة) المنزلي (ة) : يوم واحد، يؤدي الأجر كاملاً عن التغبيات المشار إليها أعلاه.</p>		<p>- وفاة أحد إخوة أو إحدى أخوات العامل (ة) المنزلي (ة) أو أحد إخوة أو إحدى أخوات زوجه، أو أحد أصول زوجه: يومان،</p> <p>- ختان أحد أبناء العامل (ة) المنزلي (ة) : يوم واحد، يؤدي الأجر كاملاً عن التغبيات المشار إليها أعلاه.</p>		
الإشارة إلى رخص التغيب بسبب مضاعفات الحمل.	<p>تستفيد الأم، العاملة المنزلية، من رخصة تغيب بسبب مضاعفات حملها، بناء على شهادة طبية. كما تستفيد ابتداء من تاريخ استئنافها العمل إنثر الوضع، من استراحة خاصة للرضاعة مدتها ساعة واحدة عن كل يوم وذلك على خلال مدة اثني عشر شهراً متتالية.</p> <p>تكون مدة استراحة الرضاعة مستقلة عن فترات الراحة التي تستفيد منها العاملة المنزلية.</p> <p>يمكن الاتفاق بين المشغل والعاملة المنزلية المرضعة على خريقة استفادة هذه الأخيرة من المدة المذكورة بالشكل الملائم لظروف العمل.</p>	إضافة فقرة	<p>استئنافها العمل إنثر الوضع، من استراحة خاصة للرضاعة مدتها ساعة واحدة عن كل يوم وذلك على خلال مدة اثني عشر شهراً متتالية.</p> <p> تكون مدة استراحة الرضاعة مستقلة عن فترات الراحة التي تستفيد منها العاملة المنزلية.</p> <p>يمكن الاتفاق بين المشغل والعاملة المنزلية المرضعة على خريقة استفادة هذه الأخيرة من المدة المذكورة بالشكل الملائم لظروف العمل.</p>	19	12
نقل الأحكام المتعلقة بحماية الأسرة من مدونة الشغل لمشروع القانون.	<p>وتطبق أحكام المواد 152 و 153 و 154 و 155 و 156 و 157 و 158 و 159 و 160 و 161 و 164 و 165 من مدونة الشغل على الأجراء المنزليين مع مراعاة ملائمة هذه الأحكام مع خبيوعة العمل المنزلي.</p>			20	
ضرورة تحديد مشروع القانون لساعات العمل الاعتيادية ولسن محددة للتقاعد	<p>كما تطبق أحكام المادة 184 المتعلقة بتحديد ساعات العمل العادلة للعمال المنزليين وكذلك الفقرة الأولى من المادة 526 من مدونة الشغل ، على أن يتم تكييفها مع خبيوعة عمل الأجراء المنزليين</p>			21	
	<p>يحدد الأجر باتفاق الطرفين، ويدخل في احتسابه، بالإضافة إلى المبلغ النقدي، المكملاة الأخرى المادية أو العينية، عند الاقتضاء، إذا اتفق الطرفان على ذلك.</p> <p>لا يمكن أن يقل المبلغ النقدي من الأجر للعامل (ة) المنزلي (ة) عن الحد الأدنى القانوني للأجر، المطبق في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحررة، إذا كان</p>	بدون تغيير	<p>يحدد الأجر باتفاق الطرفين، ويدخل في احتسابه، بالإضافة إلى المبلغ النقدي، المكملاة الأخرى المادية أو العينية، عند الاقتضاء، إذا اتفق الطرفان على ذلك.</p> <p>لا يمكن أن يقل المبلغ النقدي من الأجر للعامل (ة) المنزلي (ة) عن الحد الأدنى القانوني للأجر، المطبق في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحررة، إذا كان</p>	13	الباب الرابع الأجر

	<p>أما المكملات الأخرى المادية أو العينية، فإنها تعتبر ضمن عناصر الأجر ومزاياه، دون أن تؤثر بأي وجه من الوجه على الحد الأدنى النقدي المشار إليه أعلاه. وتسرى نفس المزايا على الأجر النقدي المتفق عليه في العقد مهما كان مبلغه.</p> <p>أما إذا كان الأجر النقدي المتفق عليه يفوق الحد الأدنى القانوني للأجر المطبق في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، فإن المكملات المادية والعينية الأخرى تدخل ضمن مزايا الأجر ولا يقتطع مقابلها من الأجر النقدي.</p> <p>يؤدى الأجر كل شهر عند انتهاءه، بواسطة حوالات بنكية أو بريديّة، ما لم يتتفق الطرفان على خلاف ذلك.</p> <p>ولا يخضع الأجر إلى أي اقتطاع يتعلق بالمكملات المادية أو العينية الأخرى التي يمكن أن يستفيد منها العامل(ة) المنزلي(ة).</p> <p>وفي حالة استمرار العمل طيلة الساعات القانونية بدون انقطاع، فإن العامل(ة) المنزلي(ة) يستفيد بحكم طبيعة المجتمع المغربي الأصيل، والمرتكزة على قيم التعاضد والتضامن.</p> <p>كما تؤدى للخادم(ة) المنزلي(ة) كييفما كانت طريقة أداء أجراه(ا)، زيادة نسبتها 25% عن الساعات الإضافية، إذا قضاهَا فيما بين السادسة صباحاً والتاسعة ليلاً، ولات 50% إذا قضاهَا فيما بين التاسعة ليلاً والسادسة صباحاً.</p> <p>ترفع هذه الزيادة على التوالي بالنسبة لفترتين إلى 50% وإلى 100%، إذا قضى الأجير الساعات الإضافية في اليوم المخصص لراحة الأسبوعية، حتى ولو عوضت له فترة الراحة الأسبوعية براحة تعويضية.</p>	إضافة فقرات	<p>العامل(ة) المنزلي(ة) لا يستفيد من مكملات مادية أو عينية أخرى، بما في ذلك الأكل والمبيت بصفة دائمة لدى المشغل. يؤدى الأجر كل شهر عند انتهاءه، ما لم يتتفق الطرفان على خلاف ذلك.</p>	22
	<p>حتى يسهل تتبع أداء الأجر و مراعاة انتظامه.</p> <p>تفادي التجاوزات في تقدير النسبة المئوية التي يمثلها المبيت والأكل من مبلغ الأجر. وتعزيز مقومات المجتمع المغربي الأصيل، والمرتكزة على قيم التعاضد والتضامن.</p> <p>تحديد ساعات العمل الإضافية للعمال المنزليين وتكيفها مع أحکام المادة 201 من مدونة الشغل.</p>		<p>يجب أن يتضمن عقد المشغل، عند الاقتضاء، النسبة المئوية التي يمثلها المبيت والأكل من مبلغ الأجر، على لا تتجاوز هذه النسبة في كل الأحوال 40% من هذا المبلغ.</p>	23
				24

الباب	المادة	تعديل	المادة الأصلية	طبيعة التعديل	الصيغة المعدلة المقترحة	التعليق
	14		كل يوم تغيب فيه العامل (ة) المنزلي (ة) دون ترخيص من ترخيص من مشغله، يخصم مقابله من الأجر، إلا إذا اتفق الطرفان على اتفق الطرفان على خلاف ذلك.	بدون تغيير	كل يوم تغيب فيه العامل (ة) المنزلي (ة) دون ترخيص من مشغله، يخصم مقابله من الأجر، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.	
	15	25		إضافة مادة جديدة	تطبق أحكام المادة 350 و 351 و 352 و 355 و 361 من مدونة الشغل المتعلقة بالأكاديمية، وكذلك المواد 362 إلى 375 من نفس المدونة المتعلقة بأداء الأجر، مع مراعاة ملائمتها مع طبيعة العمل المنزلي.	مراعاة المقتضيات المتعلقة بالأكاديمية وأداء أجور الأجراء حسب ما تنص عليه مدونة الشغل.
الباب الخامس المراقبة والعقوبات	16		يتلقى الأعوان المكلفون بتفتيش الشغل الشكايات التي يتقدم بها العامل (ة) المنزلي (ة) ضد المشغل، كلما تعلق الأمر بنزاع يخص تنفيذ عقد العمل المبرم بينهما.	بدون تغيير	يتلقى الأعوان المكلفون بتفتيش الشغل الشكايات التي يتقدم بها العامل (ة) المنزلي (ة) ضد المشغل، كلما تعلق الأمر بنزاع يخص تنفيذ عقد العمل المبرم بينهما.	
	26		يستدعي مفتش الشغل فوراً الطرفين للتحقق من مدى تطبيق أحكام هذا القانون، وان اقتضى الحال التنقل بسرعة للقاء رب البيت حول موضوع الشكاية واتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل ضمان استمرار عقد الشغل، وبذل المجهود لإيجاد صلح وتسوية بين الطرفين.	بدون تغيير	يستدعي مفتش الشغل الطرفين للتحقق من مدى تطبيق أحكام هذا القانون.	
	27		يستدعي مفتش الشغل بعد ذلك ، إن اقتضى الحال الطرفين للتحقق من مدى تطبيق عقد العمل المبرم بينهما، واجراء بحث حول المؤاخذات الواردة في الشكاية. ويحرر بذلك محضرا يتضمن وقائع الشكاية والمبادرات التي قام بها و موقف كل طرف ومحاولات الصلح التي أجرتها بين الطرفين و نتيجتها.	بدون تغيير	يقوم مفتش الشغل بإجراء محاولات الصلح بين الطرفين يتم تضمينها في محضر يوقعه الطرفان.	
			وإذا تعذر عليه الصلح، حرر محضرا في الموضوع يسلم إلى العامل (ة) المنزلي (ة) ليدللي به إذا قرر اللجوء إلى المحكمة المختصة قصد البت في النزاع.	بدون تغيير	وإذا تعذر عليه إجراء الصلح، ينهي محضره في الموضوع يتضمن رأيه ويسلم منه نسخة للطرفين، اللذان يحق لهما اللجوء إلى المحكمة المختصة للبت في النزاع.	
			وفي حالة معاينة أحكام هذا القانون يحرر محضرا خاصا في موضوع المخالفة يحيله على النيابة العامة المختصة فورا، ويشعر الطرفين بذلك.	بدون تغيير	يمكن لفتش الشغل أن يطلب من الطرفين مده بالوثائق التي من شأنها أن تساعده على القيام بالمهمة المذكورة. وفي حالة معاينة مخالفات أحكام هذا القانون يحرر محضرا في الموضوع يحيله إلى النيابة العامة المختصة.	

تحديد مدة الحبس...؟	<p>يعاقب بعقوبة حبسية من شهر إلى 6 أشهر وبغرامة قدرها 30.000 إلى 25.000 درهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل شخص استخدم عاملًا (ة) منزليًا (ة) يقل عمره عن 15 سنة، - كل شخص ذاتي، يتوسط بصفة اعتيادية، في تشغيل عمال منزليين، 	<p>إضافة عقوبة الحبس حذف عبارة دون إذن من ولد أمره"</p>	<p>يعاقب بغرامة من 25.000 إلى 30.000 درهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل شخص استخدم عاملًا (ة) منزليًا (ة) يقل عمره عن 15 سنة، - كل شخص استخدم عاملًا (ة) منزليًا (ة) يتراوح عمره ما بين 15 و 18 سنة دون إذن من ولد أمره، - كل شخص ذاتي، يتوسط بصفة اعتيادية ، في تشغيل عمال منزليين، - كل شخص لم يتقييد بأحكام المادة 3 أعلاه، - كل شخص استخدم عمالاً منزليين في أشغال تضر بصحتهم أو بسلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي، وفي حالة العود يحكم على مرتكب الأفعال المنصوص عليها آنفاً بضعف الغرامة وبالحبس تتراوح مدة بين شهر و 3 أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط. 	28 17
	<p>يعاقب بغرامة من 25.000 إلى 30.000 درهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل شخص استخدم عاملًا (ة) منزليًا (ة) يتراوح عمره ما بين 15 و 18 سنة، - كل شخص استخدم عمالاً منزليين في أشغال تضر بصحتهم أو بسلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي، - كل شخص لم يتقييد بأحكام المادة 2 أعلاه، - كل مشغل، أخل بالتزاماته تجاه العامل (ة) المنزلي (ة) بـ: <ul style="list-style-type: none"> - عدم التصريح بالشغل لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، - عدم أداء أجراه وفقاً لمقتضيات المادة 13، - التماطل في أداءه أو الاقتطاع منه، - عدم أداء أجراً لساعات الإضافية، - عدم تطبيقه وتتركه عرضة لتفاقم مرضه، خصوصاً إذا تتجدد المرض عن العمل داخل البيت، 		<p>يعاقب بغرامة تتراوح بين 500 و 1200 درهم كل عامل (ة) منزلي (ة) لم يحط مشغله بكل تغيير يطرأ على عنوانه أو حالته العائلية.</p>	18 29
	<p>يعاقب بغرامة تتراوح بين 500 و 1200 درهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل عامل (ة) منزلي (ة) تأكّد إخلاله الصريح بالتزاماته بشكل يمس شخص المشغل أو ممتلكاته، عند حدوث ضياع أو سرقة أو إتلاف أو إهمال لراقبة طفل أو ضربه أو 		<p>يعاقب بغرامة تتراوح بين 500 و 1200 درهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل مشغل امتنع عن منح العامل (ة) المنزلي (ة) 	19 30

	<p>افشاء أسرار البيت، أو سوء التعامل مع عجوز أو مريض أو استعمال ممتلكات المشغل لأغراض شخصية دون إذن مسبق منه.</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل مشغل امتنع عن منح العامل (ة) المنزلي (ة) حقه في الراحة التعويضية المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه، - كل مشغل امتنع عن منح العاملة المنزليّة حقها في استراحة الرضاعة المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه، - كل مشغل امتنع عن تمييز العامل (ة) المنزلي (ة) بحقه في العطلة السنوية المؤدي عنها المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، - كل مشغل قام بتشغيل عامل (ة) منزلي (ة) في أيام العطل وفي أيام الأعياد المؤدي عنها المنصوص عليهما، على التوالي، في المادتين 9 و 11 أعلاه، - كل مشغل امتنع عن تمييز العامل (ة) المنزلي (ة) من الاستفادة من أيام التغيب المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه، أو عدم أداء الأجر عنها. <p>يعاقب بغرامة تتراوح بين 200 و 500 درهم: كل عامل (ة) منزلي (ة) لم يحط مشغله بكل تغيير يطرأ على عنوانه أو حالته العائلية.</p>		<p>حقه في الراحة التعويضية المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه،</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل مشغل امتنع عن منح العاملة المنزليّة حقها في استراحة الرضاعة المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه، - كل مشغل امتنع عن تمييز العامل (ة) المنزلي (ة) بحقه في العطلة السنوية المؤدي عنها المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، - كل مشغل قام بتشغيل عامل (ة) منزلي (ة) في أيام العطل وفي أيام الأعياد المؤدي عنها المنصوص عليهما، على التوالي، في المادتين 8 و 10 أعلاه، ما لم يتتفق الطرفان على تأجيل الاستفادة منها إلى وقت لاحق، - كل مشغل امتنع عن تمييز العامل (ة) المنزلي (ة) من الاستفادة من أيام التغيب المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه، أو عدم أداء الأجر عنها. 		
	<p>غير أحكام الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 65.99 المتعلقة بمدونة الشغل لتحل تسمية "العمال المنزليين" محل تسمية "خدم البيوت".</p>	بدون تغيير	<p>تغيراً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 65.99 السالف الذكر تحل تسمية "العمال المنزليين" محل تسمية "خدم البيوت".</p>	31	20
	<p>تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ بعد انصرام أجل سنة ابتداء من التاريخ الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية النصوص الازمة لتطبيقه التام.</p> <p>يتعين على المشغلين الذين يشغلون في التاريخ المذكور عمالاً منزليين، التقيد بأحكامه ابتداء من هذا التاريخ.</p>	بدون تغيير	<p>تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ بعد انصرام أجل سنة ابتداء من التاريخ الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية النصوص الازمة لتطبيقه التام.</p> <p>يتعين على المشغلين الذين يشغلون في التاريخ المذكور، عمالاً منزليين، التقيد بأحكامه ابتداء من هذا التاريخ.</p>		21